Arab Organisation for Human Rights in UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

المفقودون في مصر

بانتظار اجلاء المصير

التاريخ : 2015/08/15

المفقودون في مصر

في انتظار إجلاء المصير

أكثر من 62 مفقود في مصر بعد الثالث من تموز 2013 لم يتم العثور عليهم

مقدمة:

من أخطر الجرائم التي يستمر النظام المصري في ارتكابها بحق المعارضين المصريين الإختفاء القسري ففي أعقاب الثالث من يوليو/ تموز2013 بدأت السلطات لمصرية في ارتكاب هذه الجريمة بشكل منهجي لإرهاب المعارضين ووأد الحراك الرافض للإنقلاب العسكري وقمع حرية الرأي والتعبير وفرض إنهاء المسار الديمقراطي على كافة الحركات المعارضة المصرية .

الأجهزة الأمنية التي انتهجت هذا السلوك بعد الثالث من تموز 2013 هي ذاتها التي مارسته في عهد مبارك فقد تعرض مئات الأشخاص منذ ثورة يناير المصرية في العام 2011 إلى الإختفاء القسري ولم يجل مصيرهم حتى اللحظة، وكذلك الحال قبل الثورة دون أن يكون هناك إحصاء دقيق بأعداد هؤلاء ، كان يصطلح المصريون على من فقد في مثل هذه الحالات بـ(ما وراء الشمس) بمعنى استحالة العثور عليه بعد ذلك.

أكد محسن بهنسي عضو الأمانة العامة للجنة تقصى الحقائق المصرية التي شُكلت للتحقيق في أحداث الثورة المصرية لعام 2011، أن عدد المفقودين كبير إلا أن اللجنة تمكنت من توثيق 68 حالة فقط لم يتم العثور عليهم.

بعد الثالث من تموز 2013 تعرض أغلب من تم اعتقالهم إلى الإختفاء القسري في مقار الأمن الوطني أو سجون ومقرات الاحتجاز غير الرسمية مثل سجن العازولي العسكري بالإسماعيلية والعجرود بالسويس، والكتيبة 101 بمدينة العريش وسجون أخرى تم تناقل أسمائها فيما بين أسر

المختفين وشهود عيان وضحايا خرجوا من هذه السجون رووا قصص مروعه عن التعذيب دون أن تعترف السلطات المصرية بوجودها من الأساس.

أغلب من تم تعريضهم للإختفاء القسري لفترات متفاوتة تم إجلاء مصيرهم لاحقا بعد أيام أو أشهر بعد إجبارهم على الاعتراف تحت وطأة التعذيب بارتكاب جرائم ملفقة وتصوير تلك الاعترافات تلفزيونيا، ليتم الزج بهم في السجون الرسمية على ذمة قضايا ملفقة تصل عقوبتها إلى الإعدام، وبعض هؤلاء الأشخاص لم يتم إجلاء مصيرهم حتى الآن وخاصة أولئك الذين تزامن توقيت اعتقالهم مع عمليات القتل الجماعي التي نفذتها السلطات خلال فض تجمعات المعارضين في الأحداث المعروفة إعلاميا بالحرس الجمهوري، المنصة،واعتصامي رابعة العدوية والنهضة، وأحداث رمسيس، ليتم التعارف على تسمية هؤلاء الأشخاص الذين تعرضوا للإختفاء القسري دون إجلاء مصيرهم أو توافر أي معلومة مادية حولهم بالـ(المفقودين).

هؤلاء المفقودون لم يُجل مصيرهم حتى الآن على الرغم من سلوك الأسر لعشرات المسارات القانونية والقضائية والإدارية في الدولة والاستغاثة بكل مؤسسات وأجهزة الدولة السيادية والأمنية، مع عشرات المناشدات للمنظمات الدولية كالأمم المتحدة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وعشرات المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان من بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا.

وعلى الرغم من كل هذا السعي لم تفلح الأسر بعد عامين على فقد ذويهم من الإستدلال عليهم، ولم تتخذ أي من المنظمات الدولية أي خطوة جادة لإجلاء مصيرهم، ليبقى ملف المفقودين مفتوحا ليصح تسميته وفقا للقانون بالجريمة المستمرة.

أحداث وأرقام:

في أعقاب الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو/ تموز2013 وتزامنا مع أحداث العنف الأمني بالحرس الجمهوري بتاريخ 8 يوليو 2013، وأحدث المنصة 27 يوليو 2013، وأحداث فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بتاريخ 14 أغسطس 2013، وأحداث ميدان رمسيس بتاريخ 2013/8/16 قامت قوات الأمن المصري بقتل مئات المصريين، واعتقال آخرين تم إدراجهم كمتهمين في محاضر رسمية.

وتعرض العشرات من المشاركين في تلك الأحداث إلى الإختفاء القسري بعد أن ألقي القبض عليهم من قبل قوات الأمن بحسب شهود عيان دون إدراجهم رسميا متهمين على خلفية أي محاضر، ودون أن يعثر ذويهم على جثثهم ضمن القتلى حتى بعد إجراء تحليل الحمض النووي (DNA).

وخلاف المفقودين في أحداث العنف الأمني على تجمعات المعارضين قام الأمن باعتقال أفراد من منازلهم ثم قطع أي صلة للتواصل معهم قبل أن ينكر اعتقالهم أو وجودهم بحوزته في أي من مقراته، ودن إدراجهم أيضا في أية محاضر رسمية، كما تعرض آخرون للإختفاء التام دون أن يعلم ذويهم أية معلومات عن عمليات اعتقالهم وما إذا كانت جنائية أو سياسية قبل أن تردهم معلومات غير رسمية عن تواجدهم في مقرات الأمن الوطني أو بأحد السجون السرية.

في أعقاب عمليات القتل الجماعي التي تمت لتجمعات المعارضين حتى 2013/8/16 تم رصد 129 مفقودا، ثم أضيف آخرون في أحداث لاحقة تم متابعة هذه الحالات حتى تبين إجلاء مصير بعضهم إما بإدراج أسمائهم في قضايا جنائية وعرضهم على النيابة العامة، أو ثبوت مقتلهم وتفحم جثثهم بعد ورود نتائج تحليل الحمض النووي بالطب الشرعي، ليصل عدد المفقودين الذين تم التوصل إليهم ومازالوا مفقودين حتى الآن في أحداث مختلفة منذ الثالث من يوليو وحتى الآن إلى 62 مفقودا وفق الجدول المرفق.

سعي أسر المفقودين لكشف مصير أبنائهم:

المسارات القضائية:

بحسب القانون المصري فإن تعريض الأشخاص للإختفاء القسري هو جريمة تستوجب العقوبة،ومنذ اللحظات الأولى للإختفاء اتخذت الأسر كافة الإجراءات القانونية اللازمة لفتح تحقيق في وقائع اختفاء ذويهم إلا أن كافة المحاضر وعلى الرغم من اشتمالها على أدلة وبيانات دقيقة، لم تتحرك خطوة واحدة في مسار التحقيق القضائي باستثناء الاستماع إلى رواية الأسر والشهود في بعض البلاغات المقدمة للنائب العام السابق، دون أن يتم سؤال أي فرد أمن أو أي من مسؤولي فض الميادين، أو الإنتقال إلى مقار الأمن الوطني ومقار الإحتجاز غير الرسمية والمعلومة للأسر لتفتيشها وإجلاء الحقيقة.

وبينما تم حفظ بعض تلك البلاغات وهو إجراء تقوم به النيابة العامة لغلق البحث والتحقيق في الواقعة، ظلت كثير من البلاغات كما ذُكر في الفرع السابق بالتقرير معلقة دون فتح تحقيق فيها أو إغلاقها.

اللجوء إلى الأجهزة الأمنية والسلطات العليا في الدولة:

تقدم العديد من الأسر ببلاغات والتماسات ومناشدات متكررة إلى وزراء الداخلية والعدل والدفاع ورئاسة الجمهورية في عهدي الرئيسين المؤقت والحالي، وتضمنت تلك الشكاوى معلومات وافية من واقع المحاضر التي حررتها الأسر رسميا لإجلاء مصير أبنائهم، ووقدمت معلومات عن مقار

احتجاز محتلمه إلا أن كل هذه المناشدات لم توصل الأسر إلى شيء وتم تجاهلها تماما من قبل المسؤولين بالدولة المصرية.

اللجوء إلى لجان تقصي الحقائق المشكلة من المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمشكلة بقرار من الرئيس المؤقت حول الأحداث التي تلت الثالث من يوليو2013:

قام عدد من أسر المفقودين بالتقدم بإنذارات رسمية على يد محضر لكل من وزير العدالة الانتقالية، ورؤساء لجان تقصي الحقائق في اللجنتين المذكورتين، وتضمنت تلك الإنذارات مرفقات حوت الأدلة والأوراق التي تفيد ملابسات الفقد وارتباطها بممارسات الأمن، واتصالها بصميم عمل تلك اللجان.

وقد تم التأشير على تلك الإنذارات الرسمية بما يفيد الاستلام من قبل مسؤولي لجان تقصي الحقائق، ووزير العدالة الانتقالية وفقا للقانون.

إلا أن الأسر فوجئت أن تقارير اللجنتين خليا من أي إشارة ولو تلميحا للمفقودين، وتجاهلت تلك التقارير تماما أي بلاغات أو إنذارات قُدمت لها، أو أي إحصاء لأعداد المفقودين أو إجلاء الحقيقة حول مصيرهم.

الإطار القانوني:

تعرف اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والمعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/47 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1992 على أنه " القبض على الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغما عنهم أو حرمانهم من حريتهم على أي نحو آخر على أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعة منظمة، أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاها أو بقبولها، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الإعتراف بحرمانهم من حريتهم، مما يجرد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون".

وتنص ذات الإتفاقية على أنه "يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة ضد الكرامة الإنسانية ويدان بوصفه إنكارا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا خطيرا وصارخا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ".

وبموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 177/61 المؤرخ في 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 الذي نص على تجريم تعريض أي شخص للاختفاء القسري في المادة الأولى إذ نص على أنه " لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري 2-لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري".

ونصت المادة الخامسة من ذات القرار على أن "ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية تشكل جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون".

ونظرا لجسامة تلك الجريمة فقد اعتبر نظام روما الأساسي (نظام عمل المحكمة الجنائية الدولية) في مادته السابعة الاختفاء القسري كأحد الجرائم التي تدخل ضمن الولاية النوعية للمحكمة كجريمة ضد الإنسانية.

القانون المصري:

لا يوجد نص في القانون المصري يتناول مصطلح الإختفاء القسري كما هو في المواثيق الدولية إلا أنه تناول الفعل باستخدام مسمى مختلف فنص قانون الإجراءات الجنائية المصري في المادة (40) على أنه "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، كما تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً" ونصت المادة (42) على أنه "لا يجوز حبس أي إنسان إلا في السجون المخصصة لذلك ولا يجوز لمأمور أي سجن قبول أي إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة، وألا يُبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر".

ولزم القانون النيابة العامة ورجالها بضمان عدم تعريض أي شخص للاحتجاز خارج إطار القانون بنص المادة (42) من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على "لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء ووكلاء المحاكم الإبتدائية والإستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة في دائرة اختصاصهم، والتأكد من عدم وجود محبوسين بصفة غير قانونية، ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وان يأخذوا صورة .."

وذكرت المادة في فقرتها الثانية (43) أن "لكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية، أو في محل غير مخصص للحبس، أن يُخطر أحد أعضاء النيابة العامة وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فورا إلى المحل الموجود به المحبوس وان يقوم بإجراء التحقيق وان يأمر بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية وان يحرر محضرا بذلك"

وعلى الرغم من اعتبار تعريض الأشخاص للاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية نص قانون العقوبات المصري على عقوبة مخففة للغاية لهذه الجريمة حال وقوعها حيث نصت المادة (280) على أنه "كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه"، أي ما يعادل 27 دولار.

تقنين الإختفاء القسري:

بتاريخ 2015/7/4 أقر مجلس الوزراء المصري مشروع قانون الإرهاب في 55 مادة لعرضه على رئاسة الجمهورية تمهيدا لإصداره عقب توجيه الرئيس المصري السيسي للحكومة بسرعة إصدار هذا القانون وحوى القانون نصوصا كارثية أهمها شرعنة عمليات تعريض الأشخاص للاختفاء القسري.

حيث كفل القانون للأجهزة الأمنية أن تحتجز الشخص تحت بند "التحفظ" لمدة سبعة أيام بمعرفة النيابة العامة دون تحقيق أو أمر قضائي وفق نص المادة 38 من ذلك القانون، كما قررت في المادة 39 أن على السلطات أن تبلغ الشخص بسبب احتجازه وتمكنه من الاتصال بذويه أو محاميه ما لم تقرر أن ذلك يضر بجمع الاستدلالات، بمعنى أن السماح لأي شخص تتهمه السلطات بأي من الاتهامات الواردة في هذا القانون من استخدام حقه الأصيل في التواصل مع محاميه وأسرته أصبح رهنا برغبة الأجهزة الأمنية لمدة سبعة أيام على الأقل وهو ما يخالف الأصول الدستورية المصرية المتعاقبة ومبادئ العدالة الجنائية الدولية عن عدم جواز الحيلولة بين الشخص ومحاميه تحت أي مبرر.

الخلاصة والتوصيات

1. تتفشى في مصر ظاهرة تعريض المواطنين وخاصة المعارضين منهم ـ لعمليات اختفاء قسري وتعذيب بشع لإجبارهم على الاعتراف بتهم ملفقة، وتصوير تلك الاعترافات تلفزيونيا لاستخدامها في شيطنة المعارضة وإلصاق تهمة الإرهاب بها، وبعض هؤلاء الأشخاص لم يجل مصيره لما يزيد عن عامين، وفي المقابل تتفشى ظاهرة الإفلات من العقاب برعاية السلطات المصرية لحماية مرتكبي تلك الجرائم وعرقلة أي محاولة لمساءلتهم.

2. ممارسة عمليات الإختفاء القسري على نحو منتظم يعتبر انتهاكا خطيرا للقوانين المصرية والدولية ويرقى لجريمة ضد الإنسانية كون شيوع هذه الجريمة بهذا الشكل الذي تم توثيقه ورصده في مختلف محافظات الجمهورية وبتوافر المعلومات للسلطات الرسمية والقضائية وتقدم ذويي المختفين ببلاغات رسمية لمختلف الجهات لإجلاء مصيرهم دون أدنى استجابة، يؤكد أن هذه الجريمة ممنهجة تمارسها الأجهزة الأمنية تحت إشراف وإدارة السلطات الحالية وبتعاون كامل مع القضاء وبخاصة النيابة العامة التي رفضت فتح تحقيق واحد في مئات البلاغات التي تقدمت بها الأسر حول اختفاء ذويهم.

3. في الوقت الذي كان بإمكان الإتحاد الإفريقي اتخاذ إجراءات لمنع الجرائم المختلفة التي ارتكبها النظام المصري ومنها جريمة الإختفاء القسري إلا أنه لم يفعل، من واجبه اليوم تشكيل لجنة تقصي حقائق لإجلاء مصير المفقودين ومنع النظام من الإستمرار في ارتكاب هذه الجريمة وتقديم المسؤولين عنها للعدالة .

4. صناع القرار في العالم مدعوون لاتخاذ ما يلزم من إجراءات حاسمة بمواجهة النظام المصري لوقف هذه الجريمة واستئصالها وعلى أمين عام الأمم المتحدة تفعيل عمل اللجنة الخاصة بالإختفاء القسري للكشف عن مصير المختفين قسريا والعمل على إجلاء مصيرهم.

ملحق

نماذج للمفقودين

منذ الثالث من تموز/يوليو 2013:

للوقوف على طبيعة عمليات الفقد والمساعي التي سلكها ذوو المفقودين لإجلاء مصيرهم نعرض في هذا الملحق نماذج لتلك الحالات .

عمرو إبراهيم عبد المنعم متولي حجازي-مواليد 1 يوليو 1991:

فقد منذ أحداث دار الحرس الجمهوري بالقرب من ميدان رابعة العدوية بتاريخ 8 يوليو 2013 حيث تم اعتقاله مع أحد أصدقائه من قبل جنود من الجيش والشرطة أثناء توجههما ناحية دار الحرس الجمهوري واقتيدا مع بقية المعتقلين إلى مكان مجهول وهما معصوبي العينين ومقيدين اليدين طيلة أيام الاعتقال وبعد أربعة أيام تم إخلاء سبيل صديقه الذي أدلى بشهادته حول الواقعة وظل مصير عمرو مجهولاً حتى الآن.

اتخذت الأسرة العديد من الإجراءات القانونية لإثبات فقده ومطالبة السلطات بإجلاء مصيره حيث أنه وحتى الآن تم إنكار وجوده في أي من أماكن الإحتجاز بمصر.

بتاريخ 11 يوليو 2013 قامت أسرته بتحرير محضر في نيابة مصر الجديدة برقم 9134 لسنة 2013 جنح مصر الجديدة، وفي اليوم التالي قدمت شكوى للنائب العام برقم 50 أحوال، كما قدمت شكوى برقم 10672 بتاريخ 17 يوليو 2013عرائض النائب العام ورقمها الإداري 7413 لسنة 2013 إداري مصر الجديدة، كما قدمت شكوى للمدعي العسكري بتاريخ 27 أغسطس 2013 وأخرى لوزير الداخلية بتاريخ 31 أكتوبر 2013، في شهر أبريل 2014 قامت الأسرة بتحرير محضر جديد في نيابة مصر الجديدة برقم 29 لسنة 2014 عرائض مصر الجديدة وتم إضافة شهادة الشهود الذين رأوه أثناء اعتقاله وشهادة صديقه الذي اعتقل معه، وبتاريخ 11 يونيو 2014 تم تقديم شكوى برقم 12063 للنائب العام وتم تحويلها إلى الأمن العام وأخرى بتاريخ 12 يونيو 2014 برقم 12037 تم تحويلها لنيابة شرق القاهرة، كما قامت الأسرة برفع دعوى أمام مجلس الدولة لإجلاء مصير عمرو ورقمها 41482 لسنة 68 قضائية وأحيلت للمفوضين بجلسة 17 يونيو 2014.

خالد محمد حافظ عز الدين-مواليد 12 أبريل 1971:

فُقد في أحداث المنصة بالقرب من ميدان رابعة العدوية بتاريخ 27 يوليو 2013 حيث انقطع الاتصال بينه وبين أسرته في السادسة صباح ذلك اليوم وكان عند المنصة وحاولت الأسرة الإتصال به مرة أخرى ولكن قام بالرد على الهاتف شخص آخر أخبرهم أن صاحب هذا الهاتف أصيب برصاصة في رأسه ونقل إلى المستشفى الميداني وبعدها نقل في سيارة إسعاف إلى إحدى المستشفيات دون أن تتمكن الأسرة من التعرف على تلك المستشفى، بعد أشهر أفاد شهود عيان للأسرة أن خالد كان محتجزا في مستشفى سجن طرة ثم تماثل للشفاء وتم نقله إلى سجن العازولي بالإسماعيلية ولم تتمكن الأسرة حتى هذه اللحظة من معرفة أي معلومة عنه.

اتخذت الأسرة العديد من الإجراءات القانونية لإثبات فقده ومطالبة السلطات بإجلاء مصيره إلا أنها لم تتوصل إلى نتائج حتى الآن، فقامت بعمل بلاغ رقمه 4690 قسم بنى سويف بتاريخ 26 أغسطس 2013 صادر برقم 2034 نيابة بنى سويف بتاريخ 12 سبتمبر 2013، كما قامت بتقديم بلاغ باسم مركز النديم برقم 10643 لسنة 2014، عرائض 6/836، وآخر بتاريخ 11 يونيو 2014 عرائض 12068مسلسل العريضة رقم 2628، والأخير برقم 12068 صادر بتاريخ 16 يونيو 2014 رقمه 919 نيابة ثان مدينة نصر.

عادل دردير عبد الجواد-مواليد 29 أغسطس1971، ونجله محمد مواليد 15سبتمبر 1997:

فقد في أحداث فض اعتصام رابعة العدوية بتاريخ 14 أغسطس 2013 حيث انقطع الإتصال بينه وبين أسرته الساعة الرابعة عصراً بعد أن أخبرهم أن نجله محمد (مواليد 15سبتمبر 1997) قد قتل برصاص حي تم إطلاقه عليه من قبل الشرطة وأنه مع الجثة داخل الميدان، ثم أُغلق هاتفه وانقطعت الصلة به تماما.

قامت الأسرة بالبحث عنه وعن جثة نجله بجميع المستشفيات بمحيط رابعة العدوية، كما قاموا بالبحث في أكثر من مشرحة ولم تستدل على جثة الابن ولا عن الأب، كما قاموا بالبحث في أقسام الشرطة والسجون ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية دون جدوى، كما قامت بإجراء تحليل الحمض النووي لمطابقتها مع حمض الجثث المجهولة وجاءت نتائجها سلبية. اتخذت الأسرة العديد من الإجراءات القانونية لمطالبة السلطات بإجلاء مصيره، فقامت بتحرير محضر فقد بقسم أول مدينة نصر بعد الفض بعدة أيام، كما قامت بتحرير محضر آخر في شهر سبتمبر بقسم العامرية بالإسكندرية محل إقامة الأسرة، ولم يتوصلوا لشيء، وآخر الإجراءات التي اتخذتها الأسرة كانت في شهر يونيو 2014 بتحرير محضر في النيابة العامة رقم 2014/6/12067، وارد 2629، صادر 1394.

عبد الحميد محمد محمد عبد السلام علي – مواليد 24 فبراير 1992:

فقد منذ أحداث فض رابعة العدوية بتاريخ 14 أغسطس 2013 حيث انقطع التواصل بينه وبين أسرته في الساعة الرابعة والنصف عصر ذلك اليوم وأخبرهم أثناء اتصاله بهم أن الطائرات تحلق فوق الميدان وتقوم بإطلاق الرصاص على المعتصمين، كما أن القناصة تعتلي أسطح المباني المحيطة بالميدان، ثم تم إلقاء القبض عليه الساعة السابعة مساءً من قبل جنود من الجيش والشرطة مع بعض رفاقه ثم تم اعتقالهم في مكان مجهول قبل أن يتم إطلاق سراحهم واستمرار اعتقال عبد الحميد، وقد قام أصدقاءه بتوثيق شهادتهم على تلك الواقعة رسميا.

قامت الأسرة بالبحث عنه في جميع المستشفيات والأقسام والسجون إلا أنها لم تتمكن من العثور عليه، كما بحثت عنه في أكثر من مشرحة ولكنها لم تجده، كما قامت بإجراء تحليل الحامض النووي لمطابقتها مع حمض الجثث المجهولة إلا أن نتائجها كانت سلبية.

قامت الأسرة بتقديم بلاغ للنائب العام وآخر لوزير الداخلية بتاريخ 4 سبتمبر 2013، وتقدمت بعمل محضر إثبات حالة بنيابة الحامول الجزئية برقم 72101 لسنة 2013، كما قامت بتقديم عدة شكاوى للنائب العام آخرها بتاريخ 11 يونيو 2014 برقم 12061 لسنه 2014 وأرسلت إلى نيابة شرق القاهرة برقم 800 لسنة 2014.

بتاريخ 30 أغسطس 2014 قامت الأسرة بالذهاب إلى المدعي العسكري بمجمع محاكم مدينة نصر العسكرية وقامت بتحويلها إلى النيابة العسكرية في الإسماعيلية ولكن لم يتم قبولها، كما تقدمت الأسرة بشكوى للنيابة العامة في الإسماعيلية ورفضت، وقاموا بتحرير محضر بقسم ثان الإسماعيلية وبعد تأشيرالقسم تم رفض الطلب من الضابط المسئول في القسم.

محمود محمد عبد السميع أحمد -مواليد 25 نوفمبر 1977:

فُقد منذ أحداث فض ميدان رابعة العدوية بتاريخ 14 أغسطس 2013 حيث انقطع التواصل بينه وبين أسرته الساعة الرابعة عصر ذلك اليوم وأخبرهم في تلك الإتصالات بأن الشرطة تقوم بإطلاق الرصاص الحي وقنابل الغاز بطريقة عشوائية وأنه لا يستطيع الخروج لأن قوات الأمن تحيط بالميدان من كل الجوانب وتقوم بقنص أو اعتقال من يحاول الخروج.

قامت الأسرة في اليوم التالي بالبحث عنه بمسجد الإيمان وفي جميع المستشفيات بمحيط رابعة العدوية وأقسام الشرطة والسجون ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية ولكنها لم تتمكن من العثور عليه، كما قامت بإجراء تحليل الحمض النووي لمطابقتها مع حمض الجثث المجهولة إلا أن نتائجها كانت سلبية.

اتخذت الأسرة العديد من الإجراءات القانونية لإثبات فقده ومطالبة السلطات بإجلاء مصيره، فقامت بتحرير محضر فقد برقم 12681 لسنة 2013 مركز أبشواي فيوم، كما قامت بعمل عريضة بمكتب النائب العام رقمها 12243 وتم تحويلها لشرق القاهرة مدينة نصر برقم 4602 أسفرت عن أمر تتبع لرقم الهاتف الذي كان بحوزته وحصلت على رقم التتبع السري 3084 وثبت من التتبع أن الساعة السادسة والنصف مساء يوم الفض كان متواجداً بشارع الطيران، وتقدمت الأسرة بشكوى لدى وزارة الداخلية بتاريخ 15 سبتمبر 2013 وأخرى برئاسة الوزراء برقم سري 2300539 بتاريخ 30 سبتمبر 2013 ، كما تقدمت بعريضة أخرى بتاريخ 29 سبتمبر 2013 رقمها 13398، وعريضة لمكتب النائب العام رقمها 2664 بتاريخ 1 أكتوبر 2013، وعريضة بتاريخ 9 أكتوبر 2013 بوزارة العدل برقم صادر 1/417 ، وأخرى برقم 1/8000.

محمد خضر علي محمد حسن سعد-مواليد 15 أغسطس 1991:

فقدت أسرته التواصل معه منذ أحداث فض اعتصام رابعة العدوية بتاريخ 14 أغسطس 2013 في الساعة السابعة والنصف من صباح ذلك اليوم حيث أُغلق هاتفه ولم يكن هناك سبيل للتواصل معه.

قامت الأسرة بالبحث عنه في جميع المستشفيات بمحيط رابعة العدوية وأقسام الشرطة والسجون ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية ولكنها لم تتمكن من العثور عليه، كما قامت بإجراء تحليل الحمض النووي بتاريخ 29 أغسطس 2013 لمطابقتها مع حمض الجثث المجهولة ونتائجها كانت سلبية.

اتخذت الأسرة العديد من الإجراءات القانونية لإثبات فقده ومطالبة السلطات بإجلاء مصيره، فقامت بتحرير محضر فقد بتاريخ 20 نوفمبر 2013 رقمه 2734 إداري ضواحي بورسعيد، كما تقدمت الأسرة بطلب لرئيس نيابة شرق القاهرة بتاريخ 3 أكتوبر 2013 لإجلاء مصير محمد، كما قامت بتحرير محضر في الأمن العام في العباسية في شهر أكتوبر 2013 وحتى الآن لم تصلهم أي ردود على شكواهم وبلاغاتهم.

عمر محمد علي علي حماد-مواليد 7 يناير 1993:

فُقد بتاريخ 14 أغسطس 2013 بمحيط ميدان رابعة العدوية حيث كان برفقة شقيقته مريم – 22 عاماً – بكلية الهندسة جامعة الأزهر فرع القاهرة –محل دراسته-، وافترقا عند باب الكلية وقامت مريم بالاتصال بالأسرة وأخبرتهم أن قوات الأمن تقوم بإطلاق النار بكثافة وقامت بمحاصرة جامعة الأزهر ومداهمتها مما دفعها لمغادرة المكان، وتواصلت الأسرة مع عمر وأخبرهم أنه استطاع الخروج من الجامعة حتى وصل إلى محيط رابعة العدوية وأنه يشارك في نقل المصابين والقتلى ثم انقطع الاتصال به في الساعة الثانية عشر ظهراً، ثم علمت الأسرة من بعض أصدقائه الذين كانوا برفقته في الكلية أن عمر أصيب برصاصة بكتفه الأيمن ثم لم يتمكنوا من إيجاده.

قامت الأسرة بالبحث عنه في جميع المستشفيات بمحيط رابعة العدوية وأقسام الشرطة والسجون ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية ولكنها لم تتمكن من العثور عليه، كما قامت بإجراء تحليل الحمض النووي بتاريخ 2 سبتمبر 2013 لمطابقتها مع حمض الجثث المجهولة ونتائجها كانت سلبية.

اتخذت الأسرة العديد من الإجراءات القانونية لإثبات فقده ومطالبة السلطات بإجلاء مصيره، فقامت بتحرير محضر بالتغيب بتاريخ 31 أغسطس 2013 رقمه 2471 إداري أول العاشر، وفي شهر سبتمبر قامت الأسرة بتقديم بلاغين للنائب العام برقم 11700 وآخر 11794، كما قامت بتقديم بلاغ بمديرية أمن القاهرة بتاريخ 4 سبتمبر 2013 ورقمه 3620730، وبتاريخ 18 يونيو 2014 قامت بتقديم بلاغ للنائب العام رقمه 12060 وتم تحويله إلى نيابة شرق 1394 وأرفق برقم 800، وقدمت طلباً للنائب العام بتاريخ 9 أغسطس 2014 مع سبعة أسر للسؤال عن ذويهم في الأمن الوطني وسجن العازولي الحربي ولم يتم الاستجابة للطلبات.

محمد حسين السيد السمان-مواليد 23 مايو 1987:

انقطع التواصل بينه وبين أسرته منذ أحداث فض اعتصام رابعة العدوية بتاريخ 14 أغسطس 2013 في الواحدة ظهر ذلك اليوم، وبعد ذلك أخبرهم أحد أصدقاؤه الذي كان معه في الميدان بأن آخر مرة تمكن فيها من رؤيته كانت في الرابعة والنصف عصراً ولم يكن مصاباً.

قامت الأسرة بالبحث عنه في جميع المستشفيات بمحيط رابعة العدوية وأقسام الشرطة والسجون ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية ولكنها لم تتمكن من العثور عليه، كما قامت بإجراء تحليل الحمض النووي بتاريخ 27 أكتوبر 2013 لمطابقتها مع حمض الجثث المجهولة ونتائجها كانت سلبية.

اتخذت الأسرة العديد من الإجراءات القانونية لإثبات فقده ومطالبة السلطات بإجلاء مصيره، فقامت بتحرير محضر فقد بتاريخ 26 أكتوبر 2013 ورقمه 20300، كما قاموا بإرسال عدة شكاوى وبلاغات للنائب العام ولكن تم حفظ التحقيق في كل البلاغات والمحاضر دون أي نتيجة.

محمود إبراهيم مصطفى أحمد عطية -مواليد 14 مارس 1976:

فُقد منذ أحداث فض اعتصام رابعة العدوية بتاريخ 14 أغسطس 2013، وانقطع تواصله مع أسرته عصر ذلك اليوم حيث قام بالإتصال بهم من هاتف أحد أصدقائه بالميدان نظرا لضياع هاتفه وأخبرهم أنه يساعد في نقل المصابين والقتلى إلى المستشفى الميداني. وفقاً لما قاله أصدقاؤه الذين كانوا معه وقت الفض وآخر مرة رآوه فيها كانت في الخامسة عصر ذلك اليوم ولم يكن مصاباً أو جريحاً.

قامت الأسرة بالبحث عنه في جميع المستشفيات بمحيط ميدان رابعة العدوية وأقسام الشرطة والسجون ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية ولكنها لم تتمكن من العثور عليه، كما قامت بإجراء تحليل الحمض النووي لمطابقتها مع حمض الجثث المجهولة ونتائجها كانت سلبية.

اتخذت الأسرة العديد من الإجراءات القانونية لإثبات فقده ومطالبة السلطات بإجلاء مصيره، فقامت بتحرير محضر فقد برقم 9798 إداري أول طنطا بتاريخ 15 سبتمبر 2013، كما قامت بعمل بلاغ للنائب العام 1204 بتاريخ 11 يونيو 2014 وتم تحويله لنيابة شمال القاهرة برقم 1394 بتاريخ 12 يونيو 2014 وأرفق برقم 800، وبتاريخ 9 أغسطس 2014 ذهبت الأسرة لمكتب النائب العام وقامت بتقديم شكوى برقم 16048 وتم تحويلها للأمن الوطني.

محمود أحمد محمد علي بدوي-مواليد 2 يوليو 1972:

فُقد منذ أحداث فض اعتصام رابعة العدوية بتاريخ 14 أغسطس 2013 حيث انقطع تواصله مع أسرته منذ الساعة 11 صباح ذلك اليوم وأخبرهم في هذا الاتصال أن قوات الأمن تطلق على المعتصمين الرصاص الحي بكثافة، وبعدها علمت أسرته من أحد أصدقائه الذي كان برفقته في الميدان أن آخر مرة رآه فيها كانت الساعة الثانية ظهراً بشارع الطيران بالقرب من طيبة مول حيث كان يحمله رجال الأمن.

قامت الأسرة بالبحث عنه في جميع المستشفيات بمحيط رابعة العدوية وأقسام الشرطة والسجون ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية ولكنها لم تتمكن من العثور عليه، كما قامت بإجراء تحليل الحمض النووي لمطابقتها مع حمض الجثث المجهولة ونتائجها كانت سلبية.

اتخذت الأسرة العديد من الإجراءات القانونية لإثبات فقده ومطالبة السلطات بإجلاء مصيره، فقامت بتحرير محضر فقد بنيابة مدينة نصر العامة بتاريخ 2 أكتوبر 2013 رقمه 12663، ومحضر آخر رقمه 5968 لسنة 2013 إداري حدائق القبة، كما قامت بعمل بلاغ للنائب العام بتاريخ 9 أغسطس 2014 رقمه 16048 وآخر رقمه 16111 لسنة 2014.

عزت سعيد فؤاد مراد-مواليد 14 يوليو 1988:

فقد منذ أحداث رمسيس الثانية بتاريخ 16 أغسطس 2013 حيث كان متواجداً هناك لشراء بعض مستلزمات عمله وتأخر في العودة إلى المنزل فقامت أسرته بالبحث عنه وبسؤال أحد الجيران الذين كانوا متواجدين برمسيس ذلك اليوم أخبرهم أن عزت كان يمر أمام مسجد الفتح عندما بدأت قوات الجيش والشرطة بإطلاق الرصاص الحي على المتواجدين بالمنطقة بصورة عشوائية ولم يره مرة أخرى.

قامت الأسرة بالبحث عنه في المستشفيات المحيطة بمنطقة رمسيس وتم اعتقال أحد أشقاؤه ويدعى عنتر – 22 عاماً – عندما كان يبحث عنه بين المصابين بمستشفى صيدناوي، ورفضت الجهات الأمنية الإدلاء بأي معلومات تخص عزت، كما رفضت التعاون في تحرير محضر بفقده إلا بعد مرور شهر على اختفائه حيث قامت أسرته بتحرير محضر فقد بمركز شرطة البدرشين بتاريخ 18 سبتمبر 2013، كما قامت بإرسال بلاغ للنائب العام في شهر يوليو 2014 وتم تحويله إلى نيابة الجيزة العامة ومنها إلى نيابة البدرشين ولكن تم حفظ التحقيق فيه ، كما أرسلت الأسرة فاكسين لرئيس الجمهورية في شهر أغسطس 2014، وحتى الآن لم تردهم أي معلومات عنه.

محمد السيد محمد إسماعيل-مواليد 12 مايو 1957

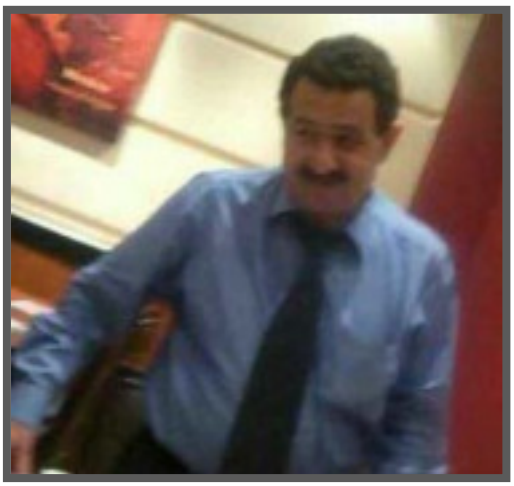

تعرض للإختطاف من أمام منزله بتاريخ 24 أغسطس 2013 بحسب شهادة أسرته الجيران من قبل مسلحين ملثمين بزي مدني بعد أن قاموا بتهديده بالسلاح وتكسير سيارته وأخذ أوراقه الشخصية منها ومن بينها تقارير طبية حيث أن لديه ظروف صحية خاصة. تلقت أسرته عدة اتصالات من أشخاص مجهولين أخبروهم أنهم من قاموا بخطفه وطالبوهم بفدية بلغ قدرها 6 ملايين جنيهاً ولم يحددوا أي ميعاد أو مكان للإستلام.

حاولت الأسرة تحرير محضر بما حدث إلا أن الضابط المسئول بالقسم رفض تحريره إلا بعد مرور 48 ساعة، وبعد تحرير المحضر لم تقم الشرطة باتخاذ أي اجراءات للبحث عنه أو أي اجراءات حيال المكالمات التي كانت تأتي للأسرة من أشخاص مجهولين يطالبوهم بفدية دون تحديد أي ميعاد للإستلام، قبل أن تنقطع اتصالاتهم في شهر مارس 2014.

في شهر أغسطس 2014 قامت وزارة الداخلية بالإعلان عن اعتقاله منذ 5 أغسطس 2014 واتهامه في قضايا معارضة للسلطات الحالية بمصر، وعندما ذهبت الأسرة للاستعلام عن مكان احتجازه أنكرت قوات الأمن تواجده ولم تستدل الأسرة على مكانه حتى الآن.

أسماء خلف شندين عبد المجيد-مواليد 21 أبريل 1988:

قالت أسرتها أن التواصل معها قد انقطع تماما بتاريخ 18 أبريل 2014 أثناء عودتها من العمل إلى المنزل. قامت الأسرة بتحرير محضر اختفاء في اليوم التالي بقسم أول أسيوط برقم 2536 إداري، حيث أنهم لم يجدوها في أي من الأقسام والمستشفيات المحيطة بمكان عملها وبعد عدة أيام قابوا بعض الأشخاص المتواجدين بالقرب من محل عملها بحكم عملهم أو إقامتهم وأخبروهم أنهم قد شاهدوا الشرطة وهي تلقي القبض على أسماء من أمام بوابة المستشفى التي تعمل بها ولكن تم إنكار وجودها من قبل الجهات الأمنية في أي من أماكن الاحتجاز.

قامت الأسرة بتقديم عدة بلاغات وشكاوى إلى النائب العام أحدها كان بتاريخ 25 يونيو 2014 برقم 13226 عرائض النائب العام، وإلى المحامي العام بأسيوط بتاريخ 28 يونيو 2014 رقم 47، بالإضافة إلى شكاوى قدمت إلى نقابة أطباء مصر والمجلس القومي لحقوق الإنسان المصري وفاكسات وشكاوى لوزير الداخلية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية ولم تصلهم أي معلومات عن مكانها أو مصيرها حتى الآن.

سمير محمد عباس الهيتي-4 سبتمبر 1973: (اشتباه في وفاة)

تم إلقاء القبض عليه بتاريخ 9 يناير 2015 بعد صلاة الجمعة من أحد شوارع قرية مشنة التابعة لمركز كفر الزيات بالغربية –محل إقامته-من قبل أفراد من الأمن بزي مدني وفقاً لشهود عيان، واقتيد إلى مكان مجهول حيث رفضت قوات الأمن الإفصاح عن مكانه بعد سؤال الأسرة عنه في جميع أقسام ومراكز الشرطة المحيطة، ومعسكرات الأمن ومقرات الأمن الوطني.

وذكرت أسرته أنه وردتها أنباء بعد إلقاء القبض عليه بأيام من قبل أسر بعض المحتجزين داخل مقر الأمن الوطني بطنطا أخبرهم أن سمير محتجز بالداخل ويتعرض للتعذيب البشع، إلا أنه تم إنكار تواجده بالداخل وبعدها بأسابيع وردتهم أنباء أنه في معسكر قوات الأمن بطنطا إلا أنه تم إنكار تواجده أيضاً، حتى انقطعت أخباره تماماً، وكان بعض المحتجزين أخبروا أسرهم أن سمير ساءت حالته كثيرا وفقد وعيه أكثر من مرة وفقد القدرة على الحركة نتيجة التعذيب الشديد الذي تعرض له.

قامت أسرته بإرسال العديد من التلغرافات للنائب العام في القاهرة والمحامي العام بطنطا ووزير الداخلية ووزير العدل إلا أنها لم تتلق أي رد عليهم حتى الآن، كما قامت بعمل محضر في محكمة غرب طنطا ولم يتم فتح أي تحقيق فيه أو استجوابهم بشأنه.